

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 18 إلى 21 نوفمبر 2013

ملخص دراسة عن البراءات والملك العام (2)¹

من إعداد البروفيسور جيمس ج. كوني، أستاذ إكلينيكي في التكنولوجيا، مركز كيلوج للبحوث في مجال التكنولوجيا والابتكار، كلية كيلوج للإدارة، جامعة نورثويسترن، إيفانستون، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد بيتر م. بيكان، المرشح لنيل درجة الدكتوراه، رئيس إدارة التكنولوجيا والابتكار، كلية *WHU – Otto Beisheim* للإدارة، فالندر، ألمانيا؛ والدكتور نيل ويلكوف، شركة إيال بريسلر وشركاه، رمات غان، إسرائيل.

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص لدراسة عن البراءات والملك العام (2) أُعدت في إطار مشروع البراءات والملك العام (CDIP/7/5/Rev.). وتُحلل الدراسة العلاقة القائمة على المستوى الجزئي بين نظام البراءات والملك العام، وذلك بناءً على النتائج التي توصلت إليها دراسة عن البراءات والملك العام (1) (CDIP/4/3 Rev./STUDY/INF/2) أُعدت في إطار مشروع الملكية الفكرية والملك العام (CDIP/4/3/Rev.). وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء. في الجزء الأول، تقدم الدراسة نموذجاً تكاملياً تصورياً يسعى إلى شرح العلاقة بين البراءات والملك العام خلال تعليق حق البراءة المسجلة وبعد انتهاء أجل الحق على حد سواء؛ وفي الجزء الثاني، تُركّز الدراسة اهتمامها على ما يُسمّى الكيانات غير المنتجة وكيفية إثراء نماذج الأعمال التجارية الخاصة بكل منها للملك العام؛ وفي الجزء الثالث، تصف الدراسة على نطاق أوسع ممارسات الكيانات فيما يخص البراءات، وتنتظر في الأثر المحتمل لإدارة البراءات على الملك العام.

¹ الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء في الويبو.

2. وأعدّ هذه الدراسة مجموعةً من الخبراء البارزين، ألا وهم: البروفيسور جيمس ج. كونلي، أستاذ إكلينيكي في التكنولوجيا، مركز كيلوج للبحوث في مجال التكنولوجيا والابتكار، كلية كيلوج للإدارة، جامعة نورثويسترن، إيفانستون، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد بيتر م. بيكان، المرشح لنيل درجة الدكتوراه، رئيس إدارة التكنولوجيا والابتكار، كلية WHU – Otto Beisheim للإدارة، فالندر، ألمانيا؛ والدكتور نيل ويلكوف، شركة إيال بريسلر وشركاه، رمات غان، إسرائيل.

3. واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية
مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق
هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص الدراسة الخاصة بالبراءات والملك العام (2)

وافقت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية - في دورتها السابعة التي عُقدت في الفترة من 2 إلى 6 مايو 2011 في جنيف - على التكليف بإجراء دراسة على المستوى الجزئي عن البراءات والملك العام (يشار إليها فيما يلي بكلمة "الدراسة") في إطار مشروع البراءات والملك العام، على النحو الموضح في الوثيقة CDIP/7/5 Rev. ويرد الهدف العام للمشروع في التوصيتين 16 و20 لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واستندت الدراسة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة الخاصة بالبراءات والملك العام (1) التي أُعدت في إطار مشروع اللجنة "الملكية الفكرية والملك العام" (DA_16_20_1). وتسعى إلى تعزيز فهم أثر بعض الممارسات المؤسسية في مجال البراءات على الملك العام وعلى الدور المهم للملك العام الثري والمتاح دون قيود. ولا يركز النقاش على الجوانب القانونية والتشريعية للبراءات والملك العام، بل على كيفية تأثير تقاطع البراءات مع المجال العام على ممارسات البراءات واستخدامها لأغراض تجارية.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول نموذجاً تكاملياً تصورياً يسعى إلى شرح العلاقة بين البراءات والملك العام خلال تعليق حق البراءة المسجلة وبعد انتهاء أجل الحق على حد سواء. وفي الجزء الثاني، تُركّز الدراسة اهتمامها على ما يُسمّى الكيانات غير المنتجة وكيفية إثراء نماذج الأعمال التجارية الخاصة بكل منها للملك العام. ويصف الجزء الثالث على نطاق أوسع ممارسات الكيانات فيما يخص البراءات، وينظر في الأثر المحتمل لإدارة البراءات على الملك العام.

الجزء الأول: الملك العام والبراءات

تقدم الدراسة في البداية نموذجاً أصلياً لفهم الملك العام²، وذلك استكمالاً لتحليل عن البراءات والملك العام على نحو مُكَمَّل للدراسة الأولى. ويرتكز هذا النموذج على فهمٍ لِكَمٍ لا يستهان به من المؤلفات الأكاديمية والشعبية على حد سواء التي تقدم رؤى متعددة عن الملك العام وكيف يمكن أن يتأثر الملك العام بالأظمة المتعددة لحقوق الملكية الفكرية.

1) عالم المعلومات المتاحة دون قيود

إن الافتراض الذي يقوم عليه النموذج المقترح لفهم الملك العام هو أنه يوجد عالمٌ من المعلومات المتاحة دون قيود التي يمكن من حيث المبدأ قياسها كميّاً على وجه الإجمال. وتقدم الدراسة وصفاً مُبسّطاً ثنائي الأبعاد لعالم المعلومات المذكور الذي صُنِع في محاولة لربط كل الفئات القانونية المعروفة لحقوق المعلومات الخاصة بالهيكل الأكبر للمعلومات المتاحة دون قيود. والإتاحة دون قيود في سياق هذا النموذج لا تعني حرية استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمقابلة للكشف أو الاستخدام أو كليهما. فهذا العالم من المعلومات المتاحة دون قيود يمكن، وفقاً للنموذج، النفاذ إليه من قبل أولئك الذين يستطيعون النفاذ إلى شبكات المعلومات العامة أو مرافق مثل المكتبات العامة المتصلة بالشبكات أو كليهما. وبسبب الاستخدام والنمو السريعين لجمع البيانات على نطاق واسع وفعالية التوزيع، تزداد بمعدل هائل كمية المعلومات التي تُستحدث في هذا العالم. والكيانات المختصة للبحث، مثل الجامعات، أو هيئات مثل المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، مُقامة أساساً من أجل الارتقاء والنهوض بحدود المعلومات المتاحة دون قيود والمعرفة الإنسانية على نحو فعال.

وتشير الدراسة إلى أن وراء عالم المعلومات المتاحة دون قيود يكمن عالم فرعي من المعلومات الخاصة غير المكشوف عنها، أي التي لا يمكن النفاذ إليها بحكم طبيعتها. وخير مثال على ذلك الأسرار التجارية، فهي تتكون من معلومات ذات قيمة تجارية أو قيمة أخرى، وفي الغالب لا تعرفها عامة الناس ويحتفظ بها مالكيها بوصفها سرّاً. ولم تُرسم حدود عالم المعلومات المتاحة دون قيود على نحو ثابت. ومن ثمّ، يُصوّر النموذج جزراً من المعلومات في محيط عالم المعلومات المتاحة دون قيود، الذي أصبح بعض أجزائه متاحاً دون قيود، بينما لا يزال البعض الآخر سرّاً (ومن ثم خارج حدود ذلك العالم).

² الشكل 1: الملكية الفكرية والملك العام، ص: 10.

وبخصوص البراءات، فإن الموضوع القابل للحصول على براءة في وقت ما قد لا يكون أهلاً للبراءة في المستقبل. علاوة على أنه مع مرور الوقت، سوف تنتهي صلاحية الحقوق الاستثنائية المحدودة، مثل براءات الاختراع وحقوق المؤلف، عن طريق بلوغ الأجل، أو الإبطال، أو التنازل، أو ما شابه ذلك. ومن ثم فإن المعلومات التي تخضع لحق براءة خاصة سوف تصير تدريجياً متاحة للجميع للاستخدام دون قيود. وإضافة إلى ذلك، تخضع جميع حقوق الملكية الفكرية، بما فيها حقوق براءات الاختراع، للولاية القضائية. ولذلك فإن ما قد يكون محميًا في ولاية قضائية ما، قد يكون من حق الجميع استخدامه وتطبيقه في ولاية قضائية أخرى. وهكذا فإن ما يوجد داخل إحدى جزر الملكية الفكرية أو خارجها يتوقف على الأقل على الزمان والولاية القضائية الجغرافية.

ومن خلال التصوير المرئي المذكور آنفاً والشرح النصي للمعلومات المتاحة دون قيود ولأنظمة حقوق الملكية الفكرية الخاصة التي في متناول أيدينا، تُبين الدراسة وجود علاقة تميز الملك العام في سياق حقوق الملكية الفكرية الخاصة:

$$\text{الملك العام (ج، ز)} = \text{ع} - \text{ب} - \text{م} - \text{عل} - \text{رن} - \text{خ} + \text{س}^3$$

ومع أن هذا التصوير للملك العام يعد تبسيطاً، فإن العلاقة السالفة الذكر قد تدل على طريق التقدير الكمي المبدئي لما يوجد في الملك العام من معلومات في ولاية قانونية أو دولة أو منطقة ملكية فكرية معينة في وقت معين.

(2) حدود الملك العام غير المتقطعة من المجال العام

من التأثيرات التي يمكن قياسها لحق البراءة على الملك العام، كما نوقش في الدراسة الأولى، هو عدد حالات الكشف عن البراءات التي تحدث مع مرور الوقت، والتي آلت الآن إلى الملك العام. ووفقاً لبيانات الويبو، أُودِعَ نحو 147 مليون طلب براءة في جميع أنحاء العالم منذ عام 1883. وفي الوقت الحالي، يوجد نحو ثمانية ملايين من تلك الطلبات إما معلقاً أو أصبح حق براءة سارياً، ومن ثم يشكل حقاً خاصاً يقع خارج الملك العام. والمعلومات التي وردت في جميع الاختراعات الأخرى التي أُودِعَت منذ عام 1883 قد آلت إلى الملك العام عن طريق انتهاء صلاحية البراءات، أو التنازل عنها أو إبطالها. وبصورة مطلقة، أدى نحو 95 بالمائة من طلبات البراءات التي جرت متابعتها منذ عام 1883 إلى زيادة إثراء الملك العام.

وتفاصيل إجراءات انتقال براءة اختراع من الملكية الخاصة إلى الملك العام تتطلب مزيداً من الإسهاب. ومن أجل ذلك تُقدِّم الدراسة شرحاً أكثر تفصيلاً لطبيعة الحدود المتغيرة لنظام حقوق البراءات، كما تُوضِّح بإيجاز دورة حياة الكشف عن البراءة، وتُقدِّم شرحاً أكثر تفصيلاً لطبيعة الحدود المتغيرة لنظام حقوق البراءات المذكور.⁴

(أ) الاختراع - "أسطورة المخترع الأوحده" والملك العام

خلص البحث الذي يستعرض العديد من التكنولوجيات المهمة إلى أنها "تتكاد تكون قد ابتكرت جميعها في وقت واحد أو في أوقات متقاربة على يد فريقين أو أكثر يعمل كل فريق بمعزل عن الآخر". وتؤدي المعرفة المتاحة دون قيود دوراً محورياً في عملية ابتكار المعارف هذه: "يبدو أن الاختراع إلى حد كبير ظاهرة اجتماعية، وليست فردية. فالمخترعون يعتمدون على الأعمال التي قام بها من جاؤوا قبلهم، وغالباً ما تكون الأفكار الجديدة إما "من وحي البيئة" أو نتيجة لتغيرات في الطلب السوقي أو توافر مواد أولية جديدة أو أرخص". ولولا الأعمال السابقة، التي تكون في بعض الأحيان منشورة ويمكن الاطلاع عليها

³ حيث: ج = الجغرافيا؛ ز = الزمان؛ ع = عالم المعلومات المعروفة والمتاحة دون قيود؛ ب = حقوق براءات الاختراع؛ م = حقوق المؤلف؛ عل = حقوق العلامات؛ رن = حقوق الرسوم والنماذج؛ خ = الحقوق الأخرى (مثل البيانات الجغرافية، وحقوق مستولدي النباتات، وقوالب التصنيع، ونماذج المنفعة، وقواعد البيانات، والمعارف التقليدية الصريحة)؛ س = معلومات كانت سرية سابقاً.

⁴ الشكل 4: الجزء الخاص بحقوق البراءات في الملك العام، ص: 16. يوضح الشكل على وجه الخصوص أن حق البراءة قد يهاجر إلى "منطقة ربما يكون مُتنازَعاً عليها" بسبب المتغيرات القانونية الخاصة بما يصلح للحصول على براءة أو ما هو قابل للإنفاذ أو كليهما.

عن طريق براءات كُثِفَ عنها، لما أمكن انتقال المعارف، أو كان انتقالها سيتأخر على الأقل. ويبدو أنه نادراً ما يحدث أن يتوصل مخترع ما، وإن كان مشهوراً، إلى حلٍ بمعزل عن مساهمين آخرين.

ب) الموضوع الأهل للبراءة والبداهة

ليكون الاختراع أهلاً للبراءة يجب عادةً أن يستوفي بعض الشروط الخاصة بالولاية القضائية، مثل: (1) موضوع قابل للحصول على براءة، (2) والجدة، (3) وينطوي على خطوة ابتكارية ("عدم البداهة" في الولايات المتحدة الأمريكية)؛ (4) وقابل للتطبيق الصناعي ("الجدوى" في الولايات المتحدة). ويُذكر عادةً أن الجدة تخضع لاختبار موضوعي؛ ليُحدّد من حيث المبدأ إن كان الاختراع جديداً أم لا، مع مراعاة حالة واحدة من حالات التقنية الصناعية السابقة. إلا أنه فيما يتعلق بعدم البداهة، فإن الاختبار يراعي اعتبارات أبعد عن الموضوعية. من هو الشخص الافتراضي الذي يتمتع بمهارات عادية في المجال؟ وما الذي يُسمح به في الجمع بين العديد من التقنيات الصناعية السابقة، وكيف يكون الاختراع "البدهي" بديهيًا؟ ولذلك فإن اختبار عدم البداهة، أو أيًا كان اسمه، قد يختلف من بلد إلى آخر حتى داخل ولاية قضائية واحدة، بناءً على تغييرات الوضع الإداري والقضائي.

وتضرب الدراسة مثلاً بحكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية شركة كي إس آر الدولية المحدودة وشركة تليفليكس [550 (2007) U.S. 398] التي رأت أن محكمة الاستئناف الأمريكية في الدائرة الاتحادية قد طبّقت معياراً بالغ القسوة عند تحديد البداهة. وخلاصة الحكم هي أن اختبار تحديد عدم البداهة ربما كان أكثر تحدياً، أي لعله زاد من صعوبة الحصول على براءة اختراع في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالملك العام، فإن النتيجة يُحتمل أن تُضيق نطاق الاختراعات التي ستكون مؤهلة للحماية بموجب براءات الاختراع، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي أن الملك العام فيما يتعلق بموضوع الاختراع تم إثراؤه من البداية. ونظراً لكل ما سبق، تخلص الدراسة إلى أن الحد الفاصل بين حق البراءة الخاص والملك العام متغير وغير منفصل.

ج) البراءات المتنازل عنها وقيمتها بالنسبة للملك العام

يُقصد بمدة البراءة الإطار الزمني الذي يكون خلاله حق البراءة مملوكاً ملكية خاصة قبل أن يؤول إلى الملك العام. والنظريات التي تتناول مدد البراءات لا تراعي عادةً إلا المدة القانونية التي تكون 20 عاماً في معظم الولايات القضائية. بيد أن صاحب البراءة يقرر أحياناً أن يتنازل عن حقوقه الاستثنائية في البراءة قبل انتهاء المدة القانونية للبراءة، ومن هنا جاء مفهوم المدة الفعلية للبراءة (أي الفترة التي يحتفظ فيها بالفعل بالملك البراءة بالحماية بموجب البراءة). وفي حالة عدم تسديد رسوم المحافظة على البراءة في حينها، يُلغى حق البراءة رسمياً، ومن ثمّ تنتقل البراءة من الملك الخاص إلى الملك العام.

وتشير الدراسة إلى أن أغلبية البراءات الممنوحة لا تحتفظ بحق قابل للإنفاذ أو "تبقى قائمة" حتى نهاية مدة المنح القانونية، أي تُترك مبكراً للملك العام. وعلى تقيض مسألة البداهة أو التغييرات ذات الصلة فيما يكون قابلاً للحصول على براءة، يتمتع صاحب البراءة في هذه الحالة بجزية اتخاذ القرار النهائي في التنازل عن حق ملكيته الخاصة وفي التنازل الفعلي عن حق استخدام المعلومات الواردة في مطالبات البراءة إلى الملك العام.

د) الأسرار التجارية – آثار "شبه البديل" على البراءات

يتناول هذا الجزء من الدراسة الأسرار التجارية ودورها في الملك العام. وفي حين أن الأسرار التجارية يمكن أن تظل، من الناحية النظرية، طي الكتمان إلى أجلٍ غير مسمى، ومن ثمّ لا تُثري الملك العام قطّ، يوجد من الناحية العملية عدد من الظروف التي ستصبح فيها بعض المعلومات المُحتفظ بها على أنها أسرار تجارية خاصة جزءاً من الملك العام، ومن ثمّ يمكن

النفاذ إليها دون قيود. وإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أن القوى المحركة التي تميز إبداع الأسرار التجارية وحمايتها واستخدامها تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي يتصف بها نشاط البراءات.

(هـ) حق محلي - "المراجعة العالمية للبراءات"

تشير الدراسة إلى أن البلدان النامية على وجه الخصوص يمكن أن تستفيد من الملك العام. وبشكل أكثر تحديداً، يشير تصوير الدراسة للملك العام إلى كلِّ من الوقت والجغرافيا بوصفها متغيرين مستقلين. تبرز مراجعة عالمية للبراءات:

"1" في أي وقت معين، تتركز على الأرجح في الدول المتقدمة طلبات البراءات وما يترتب عليها من إصدارات، التي تغذي الملك الخاص وتعيد تحديده. ومن ثمَّ تكون هذه الاختراعات متاحة للملك العام في بلدان أخرى لا تُوجد أو تُمارس فيها حقوق اختراع مكافئة؛

"2" ومع مرور الوقت، تؤوّل الاختراعات المملوكة ملكية خاصة في أي وقت في نهاية المطاف إلى الملك العام للبلد الذي يوجد فيه حق البراءة الخاصة (بعد انقضاء صلاحية البراءة مثلاً). وهذه الكيانات الموجودة في البلدان التي لا تسري فيها البراءات يمكن أن تستفيد في الخارج من خبراتها ومعارفها المحلية المتراكمة، سعياً إلى تصدير هذه المعارف والخبرات (بعد استخدام هذه الاختراعات في وطنها دون الحصول على إتاوات) إلى أسواق العالم المتقدم التي لم تعد توجد فيها حقوق البراءات المسجلة ذات الصلة، وبذلك تتنافس بشدة على أساس السعر؛

"3" وبعد اكتساب خبرة كافية في مجال الابتكار والتطوير، يمكن للكيانات الموجودة في هذه البلدان أن تنجح في تحقيق تقدم في المنحنى التعليمي للقدرة الابتكارية. والهدف هو أن تتبكر وتطور حلولها السوقية الامتلاكية المشمولة بالبراءات من أجل الوصول إلى أسواق العالم المتقدم بالقدر المناسب من الحماية الممنوحة بموجب البراءات، الذي يكفي لتمييز المنتجات، وأن ترجح من استثماراتها في مجال الابتكار.

(و) الملك العام "الواقعي"

يطرح الملك العام الواقعي، على النحو المُستخدَم في هذه الدراسة، نوعاً مختلفاً من "النفاذ" إلى عالم المعلومات المعروفة. فيفترض أن حق البراءة سارٍ وقائم. وبذلك يوجد نفاذ إلى البراءة، ولكنها ليست متاحة للاستخدام دون قيود. وفيما يتعلق بنموذج الدراسة لعالم القابلية للنفاذ الحر، فإن البراءات السارية والقابلة للإنفاذ ليست متاحة دون قيود خلال فترة تعليق البراءات، ولذلك فهي ليست جزءاً من عالم المعلومات المعروفة والمتاحة دون قيود. ومع ذلك، نظراً لأن حقوق البراءات هذه معروفةٌ علانيةٌ من خلال الكشف، فيمكن القول بأن هذه الحقوق تصبح جزءاً من الملك العام الواقعي، لأن مالكي البراءات قد لا يكلفون أنفسهم عناء إنفاذ حقوقهم. وفي حين أن حقوق البراءات غير صالحة للاستخدام من الناحية القانونية في حالة عدم إنفاذها، فإنها تصبح واقعية. ونتيجة لذلك، وحتى لو لم تكن البراءات جزءاً قانونياً من الملك العام، فإنها بحكم الواقع متاحة للاستخدام دون قيود، أي أنها جزء من الملك العام الواقعي. ويزعم المؤلفون أن الملك العام لا يمكن فهمه إلا في حالة تناول المكونات القانونية والواقعية على حد سواء.

ومن ثمَّ تتوسع الدراسة في المذكور آنفاً لتحديد الملك العام في ضوء الملك العام الواقعي:

$$\text{الملك العام (ج، ز)} = \text{ع} - \text{ب} - \text{م} - \text{م} - \text{عل} - \text{رن} - \text{خ} + \text{س} + \text{و}^5$$

⁵ حيث: و = الملك العام "الواقعي" أو اختراعات مشمولة ببراءات يمكن استخدامها دون قيود لأنها ليست محل إنفاذ.

ز) الملك العام بعد انتهاء الأجل

الأشكال الأخرى للاستثنائية القائمة على غير الملكية الفكرية يمكن، كما ذكر في موضع آخر، أن تمد المزايا السوقية الامتلاكية لابتكار ما رغم انتهاء أجل حق البراءة سابقاً.

الجزء الثاني: أصحاب البراءات والكيانات غير المنتجة

(1) مقدمة

في الجزء الثاني، يُوصف في البداية مجتمع أصحاب البراءات على أساس بيانات وتحليل من المؤلفات الأكاديمية والمهنية. وبناءً على هذا الأساس، تستعرض الدراسة مصطلح الكيانات غير المنتجة، وممارستها وتأثيرها المحتمل على الملك العام. ولا يمكن للمشاركين في السوق المعنية استغلال حقوق البراءات دون اكتساب الملكية. وفي خطوة ثانية، تربط الدراسة ملكية الحقوق بتوصيف الكيانات غير المنتجة. ويحتوي الجزء الثاني على معلومات متنوعة وتعريف ومصادر أولية وثانوية لتوضيح شتى أشكال الكيانات غير المنتجة وأنشطتها. ويقدم مُلخّصاً للكيانات الراغبة في ممارسة حقوق الملكية بناءً على طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في كل بلد على حدة، وترتيب أكبر المودعين بناءً على المعاهدة حسب نوع الكيان وعلى مستوى العالم. وتشير الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والكبيرة في المقام الأول تساهم في الإثراء المستمر للملك العام من خلال الكشف عن معلومات البراءات. والسعي إلى تسجيل البراءة هو قرار إداري ضمني لإثراء الملك العام في نهاية المطاف فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في الطلب.

(2) استغلال البراءات – الجهات الفاعلة

مصطلح "كيان غير منتج" هو وصف منتشرٌ ومُبهِّمٌ لمجموعة فرعية من أصحاب البراءات. وهذا المصطلح يشمل بالفعل جميع الكيانات التي تمتلك حقوق اختراع ولكنها تقرر لأي سبب من الأسباب ألا تستغل الاختراع. وإلى جانب التعريف الذي يتمركز حول التقاضي، يمكن أيضاً للكيانات غير المنتجة أن تُوصف بافتقارها إلى القدرات، أي "كيان ليست لديه القدرة على تصميم منتجات ذات مميزات محمية بموجب براءة أو تصنيعها أو توزيعها".

ويرد الوصف التالي للكيانات غير المنتجة في المؤلفات:

(أ) كيانات إعمال البراءات (PAE): تحصل على البراءات بهدف إصدار تراخيص (والاحتكام للقضاء في بعض الأحيان)، وغالباً ما تستغل هذه الكيانات البراءات غير المستخدمة استخداماً كافياً عن طريق إنشاء سوق لم تكن موجودة من قبل، وأحياناً عن طريق استخدام البراءات المشكوك (على الأرجح) في جودتها. ولا يمكن اللجوء إلى التقاضي إلا عند الضرورة القصوى، وذلك يتوقف على نموذج الأعمال المستخدم؛

(ب) وشركات تجميع البراءات: شركات تحصل على براءات لأغراض هجومية ودفاعية على حد سواء، وتقوم أحياناً بدور كيانات إعمال البراءات على نطاق أوسع؛

(ج) ووسطاء البراءات: كيانات وسيطة تعمل بين حدود الكيانات السالفة الذكر. ولا تحتكم للقضاء عادةً؛

(د) والجامعات والمؤسسات البحثية؛

(هـ) والمخترعون من الأفراد؛

(و) والكيانات غير المنافسة (NCE): "شركات عاملة تجمع براءات خارج نطاق مجال منتجاتها أو خدماتها".

وأورد كل من الاختصاصيين القانونيين على حدة فئات فرعية متنوعة من الوسطاء، وصنفوا هذه الكيانات تحت المسميات التالية: نماذج أعمال الملكية الفكرية (مثل شركات ترخيص البراءات وإفادها (PLECs)؛ والقراصنة المُؤْضِنين؛ والمؤسسات الجامعة للملكية الفكرية/صناديق الاقتناء؛ وشركات تطوير التكنولوجيا/الملكية الفكرية؛ وغيرها). وتُحلل الدراسة الكيانات غير المنتجة، ونموذج أعمالها، وآثارها على الملك العام، لا سيما في سياق الولايات المتحدة التي تنشط فيها هذه الكيانات نشاطاً كبيراً.

(3) الكيانات غير المنافسة

من الحقائق التي يغفل عنها كثيرون أنه حتى الكيانات التي تشارك بكثافة في أنشطة البحث والتطوير يمكن أن تسلك سلوك كيانات أعمال البراءات، أو تأتي على الأقل بأعمال مشابهة. وعندما تُعمل هذه الكيانات المنتجة حافظة البراءات الخاصة بها (و غالباً ما يكون ذلك عن طريق براءات غير مُستَعْلَة استغلالاً كافياً أو براءات تقع خارج نطاق أعمالها الأساسية)، فإنها تُسمَّى "الكيانات غير المنافسة" أو "الشركات المتصيدة". ويوضح هذا القسم أن مصدر الدخل الناتج عن أنشطة الترخيص يختلف من شركة لأخرى، ويضرب أمثلة على ذلك بممارسات الترخيص لشركات متعددة الجنسيات مثل شركة آي بي إم وشركة كوالكوم.

(4) الجامعات والمؤسسات البحثية العامة

الجامعات (على الأقل الجامعات الممولة من القطاع العام وتجري بحثاً) والهيئات البحثية العامة مثل مؤسسة فراونهوفر-غيسلشافف أو المنظمة الأوروبية للبحوث النووية أو كليهما تكون مكرسة عموماً لإثراء الملك العام من المعرفة على نحو يُحسِّن من الوضع الإنساني. وهي تشارك في إيداع طلبات البراءات. وتقدم الدراسة معلومات عن دخل الجامعات التي تقع في الولايات المتحدة من الترخيص في السنة التقويمية 2011. وتُحلل أيضاً النسبة المئوية لدخل الملكية الفكرية من نفقات البحوث في بلدان مُحدَّدة، وتناقش تأثير قانون "بايه-دول"⁶ على الملك العام. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة على وجه الخصوص، خلصت الدراسة إلى أنه حتى في حالة عدم توفر الاختراع إلا عند انتهاء صلاحية البراءة، فإن القانون لا يزال له تأثير إيجابي على إثراء الملك العام.

(5) الصناديق السيادية للملكية الفكرية

من بين آليات الامتلاك الأخرى، يرى كثيرون أن ملكية البراءات تمنح فوائد تنافسية للمالك سواء أكان فرداً أم شركة. ويمكن تيسير ملكية البراءات عن طريق استخدام الأموال العامة على نحو يمنح ميزة لأصحاب البراءات أو الجهات الفاعلة في دولة قومية معينة. ويزداد يوماً بعد يوم تأثير المؤسسات أو السلطات العامة أو كليهما على أسواق أصول البراءات. وغالباً ما يُطلق اسم صناديق الثروة السيادية (SWF) على الصناديق الاستثمارية المملوكة للدولة التي تضم أصولاً مالية (مثل الأسهم أو السندات أو الممتلكات أو غيرها من الصكوك). وتناقش الدراسة الاختلافات بين صناديق الثروة السيادية وغيرها من الأدوات الاستثمارية المملوكة للدولة، إضافةً إلى استراتيجية استحواذ صناديق الثروة السيادية الهادف على أصول الملكية الفكرية. وتُلخّص الدراسة بإيجاز عمليات استحواذ صندوق "فرانس بريفي"، و"بنك البراءات التايوانية" – تايوان (مقاطعة صينية)، وشركة "إنتليكشوال ديسكفري" – جمهورية كوريا، وتحاول تحليل أثر هذه الصناديق على الملك العام.

⁶ قانون "بايه-دول" (الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 12 ديسمبر 1980) يضع سياسة موحدة لبراءات الاختراع تتبعها شتى الوكالات الاتحادية التي تمول البحوث.

6) التقاضي بشأن البراءات كنموذج أعمال؟

رغم أنه يصعب تعميم تأثير الكيانات غير المنتجة مثل صناديق الثروة السيادية على الملك العام، فإن هذه الصعوبة تزداد عند تقييم أنواع أخرى من الكيانات غير المنتجة التي تستغل خطر التقاضي المحتمل بشأن البراءات للإجبار على التسويات. ومن القواسم المشتركة بين هذه الأنواع من الكيانات غير المنتجة هو مركزية التقاضي بشأن البراءات كبند مصروفات في نموذج الأعمال التجارية. ويسترسل هذا الجزء من الدراسة في وصف الكيانات غير المنتجة وشركات تجميع البراءات العدائية.

أ) كيانات أعمال البراءات

يُقصد بكيانات أعمال البراءات (PAEs) أي شخص يستخدم اختراعات مشمولة ببراءات لا من أجل الانتفاع بها مالياً عن طريق تسويق منتج أو عملية، بل مجرد إنفاذ ما له من حقوق البراءات. "والإنفاذ" في هذا السياق لا يعني بالضرورة التزاماً قانونياً. فالتهديد بالعواقب القانونية التي قد تنتج عن عدم الدخول في اتفاق ترخيص مُقترح قد يُنظر إليه أيضاً على أنه شكل من أشكال "إنفاذ" حق البراءة. وتذكر الدراسة أن نموذج أعمال كيان أعمال البراءات ونموذج الحصول على البراءات يُمارسان في الولايات المتحدة منذ أكثر من 130 عاماً، وتشير إلى أن هذه الكيانات قد تكون من المشاركين النشطين في سوق تبادل التكنولوجيا، سواء في جانب البيع أو الشراء في السوق. وكشف العلماء عن ثلاث خصائص تزيد من احتمال بيع البراءة لأحد كيانات أعمال البراءات وليس لكيان منتج: "1" نطاق البراءة، أي احتمال التعدي؛ "2" وكثافة البراءات في المجال التكنولوجي المعني، أي جهود وتكاليف الابتكارات البديلة وآليات الحماية من خلال تسجيل براءات مشابهة مثلاً؛ "3" وجود البراءة، أي احتمال الإقرار في المحكمة.

وتوضح الدراسة أن تأثير أنشطة كيانات أعمال البراءات يُقلص فيما يبدو الملك العام الواقعي، لأن هذه الأنشطة تقلل من إمكانية اعتماد الجهات الفاعلة على احتمالية عدم اتخاذ أي إجراء ضدهم، رغم أن كيانات أعمال البراءات ليست مشغولة في تطبيق الاختراع (أو في إجراء البحث والتطوير بنفسها)، ومن ثم لا توجد علاقة تنافسية بين الطرفين.

ب) شركات تجميع البراءات

تحصل شركات تجميع البراءات على براءاتها من مصادر مختلفة، منها المخترعون، بهدف الحصول على القيمة النقدية منها في نهاية المطاف. وتبحث الدراسة شركة "إنتلكتشول فنتشرز" بوصفها خير مثال على شركات تجميع البراءات، وتشير إلى ازدياد أنشطة أعمال البراءات التي تقوم بها شركة "إنتلكتشول فنتشرز"، وتذكر الدراسة أن مسألة تجميع البراءات من أجل أعمالها يؤثر في المقام الأول على نطاق الملك العام الواقعي. وتمثل إحدى طرائق إبطال مفعول هذا التأثير في سحب البراءات من السوق قبل الحصول عليها. و"تجفيف" السوق على هذا النحو من شأنه أن يجرم هذه الكيانات مما يعد بمثابة العملات في أعمالها.

7) وسطاء البراءات

أ) مُقدِّمًا حلول مخاطر البراءات: شركتا "آر بي إكس" و"آيه إس تي"

تقارن الدراسة بين شركة "آر بي إكس كوربوريشن" (آر بي إكس) وشركة "الأيدي سكيورتي ترست" (آيه إس تي) بوصفها من الكيانات غير المنتجة (وتسمى أيضاً شركات تجميع البراءات الدفاعية) التي تحصل على براءات ذات فائدة للحد من تعرض الأعضاء أو المشتركين (عملاء شركة آر بي إكس) للتقاضي بسبب التعدي. وخلصت الدراسة عموماً إلى أن هذه الشركات قد وضعت هذه البراءات على نحو فعال في الملك العام الواقعي.

ب) البراءات كسلع تجارية في سوق نشطة

وفيما يتعلق بالبورصات المنظمة تنظيمياً خاصاً (مثل: Tynax.com أو Yet2.com أو البورصة الدولية للملكية الفكرية)، ذكرت الدراسة أنه لا يبدو أن هذه المنصات، بناء على أشكال أنشطتها الحالية، تؤثر تأثيراً مباشراً في الملك العام الواقعي أو تؤدي إلى الاحتفاظ بحقوق البراءات التي قد تكون في أي شكل من أشكال الملك العام أو إلى إنفاذ هذه الحقوق. إلا أنه من الواضح أن هذه الكيانات نفسها لا تستحدث دائماً معارف قابلة للحصول على براءة لزيادة إثراء الملك العام، وذلك على عكس شركات تجميع البراءات مثل شركة "إنتلكتشول فنتشرز".

ج) مجامع البراءات

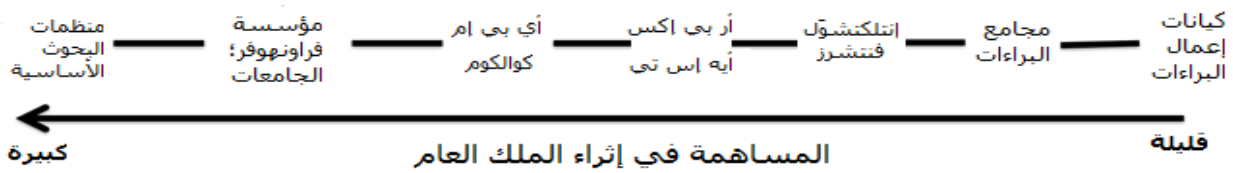
تناقش الدراسة بإيجاز مجامع البراءات ومدى انتشارها على مدار القرن الماضي حسب المناطق وداخل الصناعات. وتشير إلى أنه لا يمكن تقديم أي استنتاجات قابلة للتعميم بخصوص تأثير مجامع البراءات على الملك العام. وعلى نقيض تجميع البراءات الدفاعية الذي يسمح بسلوك "الانتفاع المجاني" المحتمل ولكن لا يقيد هذا السلوك بأي طريقة أخرى، فإن مجامع البراءات ربما تسمح بتصرف مناف للمنافسة.

د) وسطاء براءات آخرون

تشير الدراسة إلى أنه عن طريق تقديم وسيلة أخرى للشركات للطعن في البراءات ذات النوعية المشكوك فيها، قد يكون أيضاً لنموذج التمهيد الجماعي الوسيط تأثير إيجابي على الملك العام. ولا يتعلق هذا بتحسين نوعية البراءات فحسب، ولكن أيضاً بتحسين إبداع البراءات وإجراءات المقاضاة.

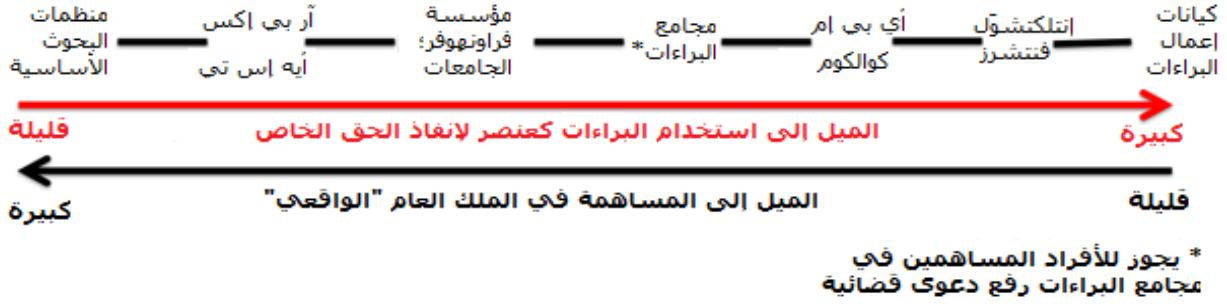
8) تفاعل الكيانات غير المنتجة وتأثيرها على الملك العام

تُلخّص الدراسة ما ورد في الجزء الثاني من تصنيف للكيانات. وباستخدام تمثيلات خطية في شكل متسلسلتين بيانيتين، تحاول الدراسة أن توضح وتقرن بين مساهمة كل نوع من الكيانات في الملك العام، ونزوع كل كيان بوصفه صاحب البراءة إلى إنفاذ الحقوق.



مساهمة الكيانات غير المنتجة في إثراء الملك العام.

قد يتساءل المرء عن سبب قلة مساهمة شركات تجميع البراءات مثل شركة "إنتلكتشول فنتشرز" - وهي شركات تقوم بأعمال بحث وتطوير خاصة بها وتشارك أيضاً في تسجيل براءات اختراعاتها - في الملك العام عن وسطاء البراءات مثل شركة "آر بي إكس". ويرجع ذلك إلى أن شركة "آر بي إكس" لا تُنفذ حقوق البراءات الخاصة بها، وبذلك تُمكن أيضاً الشركات التي لم تكتتب في شركة "آر بي إكس" من مواصلة استغلال حافظتها براءاتها كما لو كانت هذه البراءات قد ساهمت في الملك العام.



نزوح الكيانات غير المنتجة إلى استخدام البراءات كعنصر من عناصر إنفاذ الحق الخاص.

وإضافة إلى ذلك، يختلف ترتيب الكيانات على طول المتسلسلة، كما يتبين من الشكل الوارد أعلاه، ويتوقف ذلك على جانب الملك العام الموصوف. ويغلب بوجه عام وجود علاقة عكسية: فالكيانات التي تساهم أكثر في إثراء الملك العام لا تميل كثيراً إلى استخدام البراءات كعناصر لإنفاذ الحقوق الخاصة، ومن ثم تغلب عليها المساهمة الأكبر في الملك العام "الواقعي".

الجزء الثالث: إدارة البراءات – التفاعل والتأثير في الملك العام

1) منح البراءات وعملية الابتكار

أ) التوعية بالبراءات

هل براءات الاختراع تحث على الابتكار؟ تسعى الدراسة، من خلال النظر في صناعة المستحضرات الصيدلانية إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل تخفيض سعر البراءات أو قيمتها الاقتصادية، عن طريق الحد من تقديم تعويض عن التعدي مثلاً، من شأنه أن يُقدِّم حلاً؟

ب) التحسينات الترايضية وشجرة الإفراج عن المعارف اللاحقة

تُشجّع الاختراعات الناجمة المشمولة ببراءات على مزيد من الابتكار. فإذا فتح منتج جديد الباب أمام فئة جديدة من المنتجات، فإنه يمكن في كثير من الأحيان القول بأن هذا المنتج الجديد يوفر حوافز لشركات أخرى لإعداد منتجات ذات قدرات تساوي قدرات المنتج الجديد أو تفوقها من أجل الاستفادة من السوق المستقرة. وتضرب الدراسة مثلاً على ذلك بالدواء "لوسيك" (يُسمى "بريلوسك" في الولايات المتحدة الأمريكية، المركب: أوميرازول، حصل على موافقة إدارة الأغذية والعقاقير عام 1989) الخاص بشركة أسترازينيكا الذي أصبح أكثر الأدوية مبيعاً في العالم عام 2000. فقد عالج حرقه الفؤاد علاجاً أنجع، وفتح السوق أمام ما يُسمى فئة مثبطات مضخة البروتون (PPI). وبعد فترة وجيزة، انضمت إلى الفئة نفسها أدوية أخرى مثل بريفاسيد (المركب: لانسورازول، حصل على موافقة إدارة الأغذية والعقاقير عام 1995) أو بروتونيكس (المركب: بانتوبرازول الصوديوم، حصل على موافقة إدارة الأغذية والعقاقير عام 2001). وهذه الاختراعات الجديدة الإضافية لم يكن لها التأثير الموصوف على المستوى الجزئي فحسب، أي إبداع أو إعادة اختراع منتجات (جديدة)، بل كان لها أيضاً تأثير على المستوى الكلي: كانت تُستحدث معارف جديدة وانتقلت فيما بعد إلى قاعدة المعارف، فأثرت الملك العام وعززته في نهاية المطاف. وهكذا، مع مرور الوقت، انتهت صلاحية البراءات الخاصة بمركبات البريلوسك والبروتونيكس والبريفاسيد، فألت إلى الملك العام.

وبناءً على المثال الذي صُرب بدواء البريلوسك الذي ينتمي إلى فئة مثبطات مضخة البروتون، تقدم الدراسة لمحة عامة عن شجرة للإفراج عن المعارف اللاحقة. وتذكر الدراسة أيضاً أنه قد صدر مؤخراً منشورٌ بحثي حديث عن مؤشر نوعية يُختبر تأثير جودة عملية منح البراءات في سلوك مودعي طلبات البراءات من عدمه، وأن هذا المنشور اكتشف أن سلوك مودعي

الطلبات كيف نفسه حسب معيار نوعية البراءات الواسع الخاص بكل نظام براءات. بيد أن هذه النتيجة وحدها لا تقدم دليلاً كافياً لاستنتاج أن نظام البراءات ذا المرتبة الأعلى في مؤشر البراءات يُرَجَّح أن يشجع على الكشف عن البراءات، ومن ثم إثراء الملك العام. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن وجود نظام صارم لمنح البراءات قد لا يُشجِّع النشاط الابتكاري.

ج) حرية العمل

ترتبط حرية العمل باستراتيجيتين تقوم بهما الشركات، تشتهران باسم تسجيل البراءات الدفاعية والهجومية. ويقصد بتسجيل البراءات الدفاعية عملية تسجيل البراءات أو الحصول عليها بهدف أساسي هو قطع الطريق أمام احتمال التعرض للمقاضاة. وقد تؤدي هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف إلى زيادة تكلفة الأعمال التجارية زيادةً سريعةً. ومن ناحية أخرى، يركز تسجيل البراءات الهجومية على استغلال الملكية الفكرية للحصول على إيرادات، عن طريق الترخيص مثلاً. وتشير الدراسة إلى أن استراتيجيات تسجيل البراءات الدفاعية يمكن أيضاً الالتفاف عليها باستراتيجيات الكشف الاستراتيجي، المعروفة أيضاً باسم النشر الدفاعي أو النشر الاستباقي. وأثر الكشف الاستراتيجي على حرية العمل يشبه أثر التسجيل الاستراتيجي الدفاعي للبراءات، وهو أن المنافسين يكونون غير قادرين على بناء حواجز للعمل في إطارها أو الدخول في المجال عن طريق تسجيل الاختراع نفسه. ومن ثم تشير الدراسة إلى أن الكشف الاستراتيجي قد يكون له الأثر الأكبر على الملك العام من بين الممارسات المتنوعة للشركات في إدارة البراءات، وقد يشبه منح البراءات مجاناً أو الابتكار المفتوح (انظر أدناه) من حيث تأثيره على الملك العام.

د) الطلبات المخفية

من أساليب تويمة الاختراع إخفاؤه (إذا رفضه الفاحص أو سحبه مودع الطلب) قبل أن يُنشر تلقائياً، وإن كان هذا الأسلوب غير شائع الاستخدام في الواقع العملي لأنه يحدّ من القدرة على توسيع نطاق طلب البراءة الأصلية ليشمل بلداناً أخرى⁷. وهذه التدابير قد يكون لها أثر سلبي على الملك العام، نظراً لأن الاختراع لن يُكشف عنه علانيةً، ومن ثم لن يتيسر الوصول إليه. ومثل هذه الممارسات تزيد الغموض في السوق، سواء بالنسبة لمكاتب براءات الاختراع الأخرى أو المخترعين الآخرين، حيث تقل قدرتها على تحديد حالة التقنية الصناعية السابقة وتطوير مزيد من الاختراعات بناءً على المعارف المنشورة التي يمكن الوصول إليها.

هـ) البراءات الغائصة

ما يُضجِّم هذا التأثير السلبي على الملك العام والنشاط الابتكاري هو استراتيجيات "البراءات الغائصة". والهدف هنا هو الإبقاء على براءة ما معلقةً (غير منشورة، ومن ثم "مخفية") لإخفاء وجودها عن المنافسين، كغواصة غير ظاهرة. وبمجرد منح البراءة، أي بمجرد أن تطفو الغواصة فوق سطح الماء، تهاجم أعداءها فوراً، ويحدث هذا هنا من خلال إنفاذ حقوق البراءة ضد المنافسين أو ضد أي شركة أخرى تُعتبر متعديةً على الاختراع ذي الأولوية المبكرة المُطالب بمحاميته. وإضافة إلى التأثير الناتج وهو قلة المعارف التي تدخل إلى الملك العام، يثبط هذا الإجراء همة الأطراف الأخرى العاملة في السوق عن الاستثمار في الابتكار، لأنها ربما تخشى أن تُرفع عليها دعوى قضائية بسبب انتهاك حالة تقنية صناعية سابقة قابلة للإنفاذ تظهر فجأة من الأعماق إلى سطح الماء. وتهدف التغييرات الأخيرة في قوانين البراءات إلى التخفيف من تطبيق هذه الاستراتيجيات الغائصة.

⁷ يُشار إلى ماتيس دي سانت جورج وبرونو فان بوتلسبرغ دي لا بوتري الذين استشهدا بالممارسة التي يتبعها مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية: "... لا يجوز لمودع الطلب أن يطلب عدم نشر الطلب إلا إذا لم يكن موضوع الاختراع، ولن يكون، هو موضوع طلب مودع في بلد أجنبي يلزم نشره بعد 18 شهراً من الإيداع (أو تاريخ أولوية مطلوبة سابق) أو بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات ...".

و) تحسينات نطاق البراءات

يشارك بعض مُودعي الطلبات في أنشطة تحسين نطاق البراءات من أجل توسيع نطاق الحماية المكتسبة بمنح براءة. ومن أمثلة هذه الأنشطة: (1) طلبات الاستمرار، (2) وطلبات الاستمرار الجزئي، (3) وإيداع "براءات إضافية"، (4) والطلبات المُقسّمة. وتصف الدراسة كل نشاط من هذه الأنشطة، وتذكر أنه يمكن استخدامها لإخفاء نوايا مُودع طلب البراءة ولزيادة درجة الغموض داخل نظام البراءات، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال التجارية على المنافسين. وقد تُخدع الأطراف الأخرى التي تبحث عن تقنية صناعية سابقة ولا تستطيع العثور على التقنية الصناعية السابقة المناسبة في قواعد بيانات مكتب البراءات. ونتيجة لذلك، ربما تُحجّم الشركات عن مواصلة الابتكار أو تجد ما يشجعها على إخفاء اختراعاتها أيضاً عن الملك العام، مما يزيد من تناقص المعارف المتاحة في الملك العام في وقت مُعيّن.

2) البراءات المجانية والابتكار المفتوح

توضح الدراسة في الأقسام التالية أن الابتكار المفتوح قد يكون بديلاً لاستراتيجيات الأعمال الحالية، وأن أهمية الملكية الفكرية لا تزال قائمة أيضاً في سياقات الابتكار المفتوح.

أ) المعرفة المكنوزة

يبدو أن الابتكار المفتوح طريقةً واعدةً لحقن دماء جديدة مُنعشة في عروق الشركات التقليدية. إلا أن تأثيره على الملك العام قد لا يكون، في معظم الحالات، واعدًا بالقدر الذي قد يتوقعه المرء. فالاختراعات الجديدة المشمولة ببراءات يمكن أن تؤدي إلى ابتكارات رائجة تزيد الملك العام على المدى البعيد. إلا أن مبادرات الابتكار التي تأتي تحت مسمى الابتكار المفتوح لا تؤدي بالضرورة، على المدى القريب، إلى إتاحة هذه الابتكارات للجميع دون قيود، فالابتكار المفتوح لا يساوي الملكية الفكرية المفتوحة. وعلى العكس من ذلك، تؤدي حقوق الملكية، لا سيما البراءات، دوراً حاسماً بالنسبة للشركات في تحصيل عوائد الابتكارات الناتجة عن اختراعات أُعدت من خلال الابتكار المفتوح.

ب) البراءات المجانية والبراءات غير المستخدمة (أو التي قيد الاستخدام)

دفاع السياج الخشبي هو استراتيجية تُوضَع فيها البراءات طوعاً في الملك العام. ونتيجة لذلك، يصبح الاختراع تقنية صناعية سابقة، وقد يُصرف المنافسون عن استصدار براءات لتطويراتهم الإضافية ذات الصلة. وهذا إلى حد ما، لأنهم قد يخشون التعدي على براءات أخرى ذات صلة لا تزال مشمولة بالحماية بموجب براءة، أو ببساطة لأنهم لا يسعون إلى التنافس مع منتج يعتمد على المعارف المتاحة علانيةً، ومن ثم يعتمد على حالة التقنية الصناعية السابقة. وخفض الحواجز التي تحول دون الاستخدام العام للاختراعات المشمولة ببراءات هو طريقة مقترحة تساهم بها الجامعات في إثراء الملك العام. ومنظمة الجامعات المتحدة من أجل الأدوية الأساسية (UAEM) هي مبادرة تُعزّز زيادة شيوع استخدام معارف البراءات الجامعية. وسعيًا إلى تحقيق أهدافها، تقترح منظمة الجامعات المتحدة "... أن تمنح الجامعة في الوقت نفسه ترخيص الدواء لشركات الأدوية الجنيسة القادرة على تصنيع الدواء للأشخاص الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بسعر أقل وأيسر ..."، وتزعم أن ذلك لن يضر بإيرادات شركات الأدوية في البلدان ذات الدخل المرتفع.

ج) العمل الجماعي

لا تُستخدم أنشطة الابتكار المفتوح حيثما وُجدت التكنولوجيات المتقدمة فحسب. فهناك صناعات أخرى تسعى إلى حد ما إلى تعزيز قدراتها الابتكارية. وعادة ما تكون تكلفة البحث والتطوير، ومن ثم الابتكار، مرتفعة في صناعات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية. وفي سياق صناعة الأدوية، رصد العلماء ردود الفعل على الابتكار المفتوح عن طريق "صدمة افتتاح"

يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة إثناء المعارف المتاحة في الملك العام (حين يُفْرَج عنها في النهاية للجمهور، إن حدث ذلك).

3) تحديثات البراءات والتجديد المستمر

يناقش هذا الجزء من الدراسة إحدى ممارسات إدارة البراءات التي يطلق عليها "التجديد المستمر للبراءات"، وتُحلّل قانون هاتش - واكسمان الذي صدر عام 1984 كأداة من أدوات سياسة أمريكية في محاولة لتحقيق التوازن بين مصالح شركات الأدوية الجنيسة وشركات الأدوية الحاملة لعلامات تجارية في صناعة المستحضرات الصيدلانية، ولتعزيز المنافسة في أسعار الأدوية مما يؤدي إلى زيادة استخدام الأدوية الجنيسة وخفض تكاليف الرعاية الصحية.

الخاتمة

في الختام، تشير الدراسة إلى أن العلاقة بين براءات الاختراع، والابتكار، ووجود ملك عام ثري يمكن الوصول إليه دون قيود علاقةً مُعقّدة ودقيقة. ورغم عدم ظهور أي تعميم لهذه العلاقة، من الممكن وضع تصورٍ لنموذجٍ اكتشافي تجريبي يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في فهمنا لهذه القضية المهمة. ويضع النموذج في الاعتبار اختلافات الأفق الزمني قيد النظر، والولايات القضائية المناسبة المعنية، والأهداف التجارية وغيرها لشتى الجهات الفاعلة وقدرتها على تنفيذ خططها. ويشير المؤلفون عند اللزوم إلى سُبل البحث المستقبلي الذي يمكن أن يزيد من وضوح الطرائق التي يساهم بها نشاط البراءات في الملك العام ويواصل إثناءه.

[نهاية المرفق والوثيقة]